العنف ضد المرأة

العنف المترلي:
كسر حاجز الصمت، وضع حد للحصانة

كلاريسا بينكومو

إن العنف ضد النساء والفتيات وباء اجتماعي عالمي، ويزدهر حيث يحظى الرجال بسلطة وسيطرة فائقة على الموارد والقرارات داخل الأسرة، وحيث تصبح للنساء والفتيات غير متساويات مع الرجال أما القانون بسبب التمييز الذي يدعمه القانون، وحيث يتم تقييد مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة. كما أن العنف المترلي من أكثر أشكال العنف خبثاً، حيث أنه يسيء استغلال الخصوصية التي يمنحها المجتمع والدولة للعلاقات الأسرية الحميمة، ونظراً لأن ذلك يضر بأكثر أعضاء الأسرة ضعفاً، وحيث أن آثاره كثيراً ما تفوق الإصابة المباشرة. وتوضح الدراسات أن النساء والأطفال من ضحايا العنف المترلي كثيراً ما يعانون آثاراً صحية طويلة الأجل، وقد تقلل من انجازاتهم الشخصية، وتجعل منهم فريسة سهلة للمزيد من العنف. كما أن أطفال النساء اللاتي كن ضحايا للعنف المترلي معرضون لمخاطر أكبر من الإساءة والموت، بل إن الأطفال الذين يشهدون فقط العنف المترلي قد يتعرضون لذات الآثار التي يتعرض لها ضحايا العنف.

إن فشل الحكومة في معالجة العنف المترلي يمثل رسالة واضحة مفادها أن ما يحدث للنساء خلف الأبواب المغلقة لا يهم الدولة أو المجتمع في شيء. كما أن هذا من الانتهاكات الصريحة لقانون حقوق الإنسان الدولي. فالدولة مسئولة عن الأفعال الخاصة إذا ما فشلت جهودها لمنع انتهاك الحقوق أو التحقيق في أفعال العنف ومعاقبتها. وفشل الدولة هنا بمثابة انتهاك لواجبات الدولة في ضمان الحماية المتساوية للمرأة في ظل القانون.

وقد قامت منظمة هيومن رايتس واتش بالتحقيق في أوجه الفشل المستمرة لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في أكثر من ٣٠ دولة. وقد قامت المنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحقيقات لتقصى الحقائق عن العنف في كل من مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتستقى هذه الورقة من نتائج هذه التحقيقات لإبراز العوائق الأساسية لتعزيز حماية النساء والفتيات ضد العنف المترلي كما تقدم الورقة توصياتها للحكومات ومنظمات المجتمع المدني لاتخاذ الخطوات الفعالة نحو القضاء على الحصانة المفروضة على العنف ضد النساء والفتيات، ولتشجيع حقوق المرأة وتعزيزها.

العنف على أساس اختلاف النوع الجنسي

فاطمة خفاجى

ينتشر العنف على أساس اختلاف النوع الجنسي في كل بلاد العالم، ويتخذ الكثير من الأشكال، منها في إطار المترل وفي سياق العلاقة الوطيدة. ومن تجليات العنف الجسدي، والإساءة الجنسية، والإساءة النفسية. كما يتم أيضاً ممارسة العنف على أساس اختلاف النوع الجنسي في الأماكن العامة، بما في ذلك أماكن العمل حيث يتخذ عادة شكل التحرش الجنسي.

ولمعالجة هذه الظاهرة بشكل فعال في مصر فإننا بحاجة إلى ثلاثة أشياء:

١. البيانات والإحصاءات

٢. التشريعات الفعالة التي تضمن أن يتم معاقبة مرتكبي هذه الأفعال

٣. الخدمات المناسبة (من ملاجئ، ومساكن، وإرشاد نفسي، ومساعدة قانونية، وتدريب لقوات الشرطة ... إلخ)

٤. التغيرات الثقافية التي ترتبط بالأنماط المقولبة والعلاقات بين الجنسين.

وتبدأ هذه الورقة بتعريف العنف على أساس الاختلاف الجنسي، وأشكاله وتجلياته. ثم تقدم عرضاً إحصائياً عن حالات العنف من بلدان وقارات مختلفة. وتشير الورقة أيضاً إلى تفسيرات منظمة الصحة العالمية لأسباب ارتكاب العنف ضد المرأة.

ثم تتناول الورقة المحاولات التي تبذلها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مصر لمخاطبة هذه المتطلبات الثلاثة الضرورية للقضاء على العنف، كما تقدم الورقة أمثلة لنساء عانين من هذا الشكل من أشكال العنف.

وتنتهي الورقة على اقتراح عدد من الإجراءات الضرورية للمساعدة في القضاء على ظاهرة العنف على أساس الاختلاف بين النوع الجنسي في مصر.